كلية التجارة
قسم الاقتصـــاد

أثر الشمول المالي علي التخفيف من الفقر في الاقتصاد العراقي "خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠م)"

بحث مشتق من رسالة الماجستير في الاقتصاد

خالد محمد إبراهيم

أ.د/ أحمد عبد الرحيم زردق
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة – جامعة بنها

د/ حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق – جامعة بنها

ملخص البحث

استهدف البحث الحالي التعرف على تحليل أثر الشمول المالي علي معدلات الفقر في العراق بالإضافة إلى تحديد مفهوم الشمول المالي، ومفهوم الاقتصاد غير الرسمي وأيضا مفهوم ظاهرة الاقتصاد النقدي وعرض مؤشرات القياس لكل منهم وبيان آليات الشمول المالي، ودراسة ظاهرة التحول إلي الاقتصاد غير النقدي وكيف تناولت النظرية والأدبيات الاقتصادية تلك العلاقة بين الشمول المالي والتحول إلي الاقتصاد غير النقدي وعملية الإصلاح المالي، وتوثيق المعاملات المالية مهما صغر حجمها كخطوة رئيسية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي من خلال تحليل الوضع الراهن لكل من ظاهرة الشمول المالي وعملية الإصلاح المالي من خلال شمول كافة الفئات المجتمعية مالياً وذلك لمعرفة حجم الاقتصاد الحقيقي وحصر المعاملات المشروعة المختلفة التي تمكن من تحديد أكثر دقة للقياسات الاقتصادية المختلفة مثل الطاقة الضريبية للمجتمع وبالتالي مقدار الحصيلة الضريبية وأيضاً الإعفاء الضريبي والقيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي ومقدار الدعم المطلوب في الموازنة ونسب الفقر وقيمة الدعم سواء العيني أو المالي المقدم للفئات المهمشة، وكذلك دراسة بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحاً في استخدام الشمول المالي كآلية لتعزيز عملية الإصلاح المالي مع التركيز علي النتائج الخاصة بكل تجربة والتي يمكن للعراق الاستفادة منها، مع تقليل نسب الفساد المالي من خلال تقليل تداول النقود الورقية والتحول إلي مجتمع رقمي تنخفض فيه وتنحصر فيه البيروقراطية، من خلال تعميق مفهوم الشمول المالي وتحقيق النفاذ لكافة الخدمات المالية، الكشف عن التحديات التي تعوق توسيع نطاق تطبيق الشمول المالي، واعتمد البحث على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي الدراسة النظري، وعلي بعض الدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية التي تتعلق بالدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة، وذلك بإلقاء الضوء على تطور ظاهرة الشمول المالي والفقر في العراق، و تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك بتحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وكذلك استخدام بعض الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية المناسبة واستخدام بعض برامج الحاسب المتخصصة، وكان من أهم نتائجه مناشدة شركات القطاع الخاص في العراق المساهمة في مجابهة الفقر من خلال المؤسسات المعنية بذلك، ومنح أولوية التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة، مع وجود نسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير بعض الخصومات الضريبية للشركات الخاصة تبني مثل هذه السياسة في أولوية التشغيل.

Research Summary

The current research aimed to identify the analysis of the impact of financial inclusion on poverty rates in Iraq, in addition to defining the concept of financial inclusion, the concept of the informal economy, as well as the concept of the monetary economy phenomenon, displaying measurement indicators for each of them, explaining the mechanisms of financial inclusion, and studying the phenomenon of transition to a non-monetary economy and how it dealt with the theory And the economic literature is the relationship between financial inclusion and the transition to a non-monetary economy and the financial reform process, and the documentation of financial transactions, no matter how small their size, as a major step to eliminate the informal economy and integrate it into the formal economy by analyzing the current situation of both the phenomenon of financial inclusion and the financial reform process by including all Societal groups financially in order to know the size of the real economy and inventory the various legitimate transactions that enable a more accurate determination of the various economic measurements such as the tax capacity of the community and thus the amount of tax proceeds and also the tax exemption and the real value of the gross domestic product and the amount of support required in the budget and poverty rates and the value of support, whether in kind or financial provided to marginalized groups, as well as studying some International experiences that have achieved success in using financial inclusion as a mechanism to enhance the financial reform process with a focus on the results of each experiment that Iraq can benefit from, while reducing the rates of financial corruption by reducing the circulation of paper money and shifting to a digital society in which bureaucracy is reduced and confined, through Deepening the concept of financial inclusion and achieving access to all financial services, revealing the challenges that impede the expansion of the scope of the application of financial inclusion, and the research relied on the method of inductive and deductive scientific research together on both sides of the theoretical study, and on some previous studies and Arab and foreign references related to the study, and it was also relied on The descriptive and historical approach to review the theoretical dimensions of the subject of the study, by shedding light on the development of the phenomenon of financial inclusion and poverty in Iraq. The analytical approach was relied on by analyzing data issued by the competent authorities, as well as using some statistical methods and appropriate mathematical models and using some specialized computer programs. One of its most important results is an appeal to private sector companies in Iraq to contribute to the fight against poverty through Institutions concerned with this, and granting employment priority to members of poor families, with a percentage for people with special needs, and providing some tax deductions for private companies adopting such a policy in priority employment.

مقدمة :

لا يزال الفقر يمثل طاعون يعاني منه أكثر من نصف مواطني العالم، مع ما يقرب من ثلاثة مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين فقط في اليوم الواحد (موقع البنك الدولي)، وتعد مشكلة الفقر وتداعياتها من أهم القضايا التي تواجه الاقتصادات النامية وقد أفرز الفكر الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى صياغة مداخل مختلفة للحد من الآثار السلبية للفقر، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات إلا أن قضية الفقر لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام جهود النمو والتنمية الاقتصادية، خاصةً في ظل الأتساع المستمر لدائرة الفقر.

وتمثل مشكلة الفقر أحد أهم العقبات أمام مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة والعراق خاصة، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع العراقي، وعلى الجانب الأخر يلاحظ أن تطور السياسات المالية والنقدية عنصر أساسي لتحقيق التنمية والنمو في أي دولة في العالم، كما نعلم أن الدول النامية عامة والعراق خاصة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار في السياسات المالية والنقدية بها، مما أدي إلي تراجع معدلات النمو والتنمية والذي بدور يؤدي إلي زيادة معدلات الفقر(١).

ويعني **الشمول المالي** تعزيز وصول واستخدام الخدمات المالية لكافة الشرائح والفئات المجتمعية وفقاً لاحتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

وبناءاً عليه فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي(٢) كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية نحو تحقيق تنمية مستدامة. وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي **Inclusion Financial** كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي **Financial Stability**، والنزاهة المالية **Integrity Financial**، والحماية المالية للمستهلك **Financial C**(٣)، فالشمول المالي يتضمن إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

---

(١) السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤)، ص ١.

(٢) المعهد القومي للتخطيط – تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، ص ص ٩٣-٩٧ .

(٣) صندوق النقد الدولي، الصندوق يدعو لتحديد الجهود في مجال شفافية المالية العامة، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ١ نوفمبر، ٢٠١٢، ص١.

٢- مشكلة الدراسة:

دفع تزايد معدلات الفقر في العراق والتي وصلت إلي نحو ٣٢% من إجمالي السكان في العراق في عام ٢٠١٩[١] الحكومة العراقية للبحث عن آليات غير تقليدية للحد من الفقر في العراق، والذي له العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها أن العراق تعتبر أولي دول العالم من ناحية جرائم القتل العمد في السنوات الخمس الأخيرة، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يوجد أثر للشمول المالي علي معدل الفقر في العراق؟.

٣- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا التحول لما يترتب على استمرار التعامل النقدي من أضرار بالغة تعيق بصورة كبيرة جهود التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل في الآتي:

أ- ضعف قدرة الدولة علي تحديد الفئات المهمشة ومحدودي الدخل والفئات الأولي بالرعاية نتيجة عدم شمول هذه الفئات مالياً وعدم تعامل هذه الفئات مع المؤسسات المالية الرسمية، وبالتالي انعدام فرصة وصول الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية لهذه الفئات الأمر الذي يحد من قدرة الدولة علي تركيز الدعم المقدم بشقيه سواء العيني أو النقدي لتلك الفئات، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً علي موارد الموازنة العامة للدولة، يحتل تخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجة لتطويره مرتبة متقدمة ضمن أولويات تحسين أوضاع المالية العامة في الدول النامية، خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت، مما يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية المرجوة، كما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية، من خلال توفير مزيد من الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، حيث أصبحت الزيادة في حجم الدعم أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع عجز الموازنة في الآونة الأخيرة.

ب- تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وعدم استفادة الوحدات الاقتصادية من الوفورات الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذا القطاع يعمل تحت مظلة القطاع الرسمي، وبالتالي تشجيع التهرب الضريبي، وضعف الطاقة الضريبية للدولة وعدم قدرة الدولة علي الوفاء بالتزاماتها وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة نتيجة ضعف الإيرادات الضريبية والتي تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة.

ج- تسهيل عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة وارتفاع نسبة الفساد المالي وانعدام معدلات الشفافية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة

---

(١) إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.

الاقتصاد النقدي وغير الرسمي في الدول النامية، ووجود نسبة كبيرة من السكان لا تتعامل من الأساس مع الجهاز المصرفي.

٤- **فروض الدراسة:** تقوم الدراسة علي **الفرضية التالية:**

يوجد أثر للشمول المالي علي معدل الفقر في العراق.

٥- **أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل أثر الشمول المالي علي معدلات الفقر في العراق. وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف **الفرعية التالية:**

أ- تحديد مفهوم الشمول المالي، ومفهوم الاقتصاد غير الرسمي وأيضا مفهوم ظاهرة الاقتصاد النقدي وعرض مؤشرات القياس لكل منهم وبيان آليات الشمول المالي، ودراسة ظاهرة التحول إلي الاقتصاد غير النقدي وكيف تناولت النظرية والأدبيات الاقتصادية تلك العلاقة بين الشمول المالي والتحول إلي الاقتصاد غير النقدي وعملية الإصلاح المالي.

ب- توثيق المعاملات المالية مهما صغر حجمها كخطوة رئيسية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي من خلال تحليل الوضع الراهن لكل من ظاهرة الشمول المالي وعملية الإصلاح المالي من خلال شمول كافة الفئات المجتمعية مالياً وذلك لمعرفة حجم الاقتصاد الحقيقي وحصر المعاملات المشروعة المختلفة التي تمكن من تحديد أكثر دقة للقياسات الاقتصادية المختلفة مثل الطاقة الضريبية للمجتمع وبالتالي مقدار الحصيلة الضريبية وأيضاً الإعفاء الضريبي والقيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي ومقدار الدعم المطلوب في الموازنة ونسب الفقر وقيمة الدعم سواء العيني أو المالي المقدم للفئات المهمشة[1].

ج- دراسة بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحاً في استخدام الشمول المالي كآلية لتعزيز عملية الإصلاح المالي مع التركيز علي النتائج الخاصة بكل تجربة والتي يمكن للعراق الاستفادة منها.

د- تقليل نسب الفساد المالي من خلال تقليل تداول النقود الورقية والتحول إلي مجتمع رقمي تنخفض فيه وتنحصر فيه البيروقراطية، من خلال تعميق مفهوم الشمول المالي وتحقيق النفاذ لكافة الخدمات المالية، الكشف عن التحديات التي تعوق توسيع نطاق تطبيق الشمول المالي.

٦- **حدود الدراسة:**

أ- الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة علي العراق.

ب- الحدود الزمنية: سوف تتناول الدراسة الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٨).

---

(١) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف "**إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، (القاهرة: دار الوراق، ٢٠١١)، ص ص ٥١-٥٢.

٧- بيانات الدراسة:

سيتم الحصول على بيانات الدراسة من **الجهات التالية:**

أ- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الدراسات السابقة، الرسائل، الكتب، الدوريـــــات).

ب- إحصاءات البنك الدولي، والجهات ذات الاختصاص.

ج- الاستعانة بمواقع الانترنت الخاصة بموضوع الدراسة.

٨- الدراسات السابقة:

ستتناول الدراسات من خلال محورين، الأول: دراسات عن الفقر، والثاني: دراسات عن الشمول المالي.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالفقر:

الدراسة الأولي: (العلاق، ونجلاء: ٢٠١٥)[١]:

بعنوان:" الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق":

هدفت الدراسة تحليل آثار الفقر الاجتماعية والاقتصادية في العراق من جانب إحصائي، حيث سيتم التركيز على العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتأثر بشكل كبير بالفقر، وبالتالي يتم التركيز عليها عند وضع السياسات الخاصة بالتخفيف عن الفقر.

وبينت **نتائج** الدراسة: أن الريف أكثر فقراً ٣٠.٧% من الحضر ١٣.٥%، كما أن معدلات الخصوبة عالية في الأسر الفقيرة وصل معدل حجم الأسرة فيها أكثر من تسعة أفراد، كما ترتفع معدلات الأمية للفقراء وكذلك انخفاض مستواهم التعليمي، كما بين التوزيع الجغرافي للفقر أن المحافظات الجنوبية هي الأكثر فقراً، وكذلك المحافظات التي تعاني من سوء الوضع الأمني مثل نينوى، كما أظهرت نتائج التحليل العنقودي أن هناك تشابه في الأنماط المعيشية ما بين بعض المحافظات واختلاف عن أخرى، كما يوجد تفاوت كبير بين الذكور الإناث في المجتمعات الفقيرة من ناحية الالتحاق بالتعليم، وكانت محافظات إقليم كردستان الأقل فقراً بسبب الاستقرار الأمني.

و**أوصت** الدراسة بضرورة رصد وتقويم الوضع المعيشي للفقراء، وتطلب ذلك مسوحات اجتماعية واقتصادية بصورة دورية، ضرورة تخصيص نسبة معينة في الموازنة لدعم الطبقات الفقيرة، ضرورة تبني برامج لتنظيم الأسرة في المناطق الفقيرة، استهداف الفقراء جغرافياً من خلال إعداد خارطة للفقر وتوفير قاعدة بيانات دقيقة متكاملة عنهم حتى يتسنى إجراء الدراسات عنهم بصورة صحيحة.

---

(١) مهدي محسن العلاق، نجلاء علي مراد، الفقر **وعلاقته بالعوامل الاجتماعيـــة والاقتصـــادية في العـــراق**، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٥.

الدراسة الثانية: (صالح: ٢٠١٣)[١]:

بعنوان:"الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الأسعار بعد 2003: دراسة تحليلية اقتصادية"

هدفت الدراسة بيان العلاقة بين توزيع التخصيصات الاستثمارية وارتفاع مستويات الأسعار وتأثير ذلك علي الفقر وسوء التوزيع الدخل في العراق بم بعد عام ٢٠٠٣، ومن ثم إمكانية إيجاد الحلول اللازمة للتخفيف من الفقر في ظل وضع معايير أفضل لتحقيق ذلك، وكذلك وضع معايير أفضل لتوزيع التخصصات الاستثمارية إلى جانب معيار الكثافة السكانية ووضع سياسات للحد من الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار وتقليل التفاوت في مستويات الدخل.

وتبين من نتائج الدراسة أنه كان للاحتلال الأميركي للعراق الدور الكبير في تعزيز حالة الفقر من خلال زيادة نسبة البطالة وتعطيل المشاريع الصناعية، كما أن سوء التخصيص في الإيرادات الاستثمارية لمحافظات العراق كان له الدور في تعزيز حالة الفقر في محافظات معينة إذ إن التوزيع لم يكن على حساب المحافظات المحرومة بقدر ما كان على معيار الكثافة السكانية، بحيث بقيت المحافظات قليلة الكثافة السكانية محرومة من الحصول على النسب الكافية لمقررات التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء أولوية في تبني خطوات جادة من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الأمني وهذا الشرط أساسي لتحقيق تنمية شاملة من خلال توفير بيئة أمنة للاستثمار وتحريك العملية الإنتاجية وتشغيل الأيدي العامل.

الدراسة الثالثة: (Masood Sarwar Awan et al , 2011)[٢]:

"Impact Of Education On Poverty Reduction":

بعنوان" تأثير التعليم على الحد من الفقر":

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير مستويات التعليم والخبرة ونوع العاملين (ذكر، أنثى) وذلك على محددات الفقر، وتحديد تأثير المستويات المختلفة من التعليم على الفقر في باكستان، وذلك لأن الفقر هو حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، واستمدت الدراسة بياناتها من مسح ميزانية ودخل الأسرة، وتم استخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمى المتعدد وذلك للتعرف على أثر التعليم على الفقر في باكستان، وتقوم منهجية هذا النموذج على تصنيف كل العوامل السابقة مثل المتغير التابع وهو الفقر، ووصلت هذه الدراسة إلى أن كل قيم العوامل كانت أقل من الصفر وذلك نتيجة العلاقة العكسية بين هذه العوامل والفقر، وأن التحصيل التعليمي على المستويات المختلفة للتعليم له علاقة عكسية بالتخفيف من الفقر في باكستان.

---

(١) محمد عبده صالح، **الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الأسعار بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية اقتصادية**، (بغداد: جامعة النهرين، مركز دراسات النهرين، ٢٠١٣).

(2)Masood Sarwar Awan et al, 2011," **Impact Of Education On Poverty Reduction**", Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- تعدد المفاهيم الخاصة بالفقر وذلك بسبب تعدد الأبعاد الخاصة بهذه الظاهرة من أبعاد سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.
- على الرغم من أن العلاقة وثيقة بين الفقر والتفاوت إلا أنهما ظاهرتان يجب عدم الخلط بينهما ويظهر ذلك في عدة نواحي، فعلى سبيل المثال إعادة توزيع الدخل من فئات الأغنياء إلى فئات الدخل المتوسطة دون تغيير أو تحسن في حالة الفئات الفقيرة، نكون في هذه الحالة قد نجحنا في خفض درجة التفاوت ولكن دون خفض حالة الفقر.

الدراسة الرابعة: (Ahmed Driouchi , Ahmad Baijou, 2009)[1]:

"Interdependencies of Health, Education & Poverty in Egypt , Morocco and Turkey Using Demographic and Health Survey" :

بعنوان:"الترابط بين الصحة والتعليم والفقر في مصر والمغرب وتركيا باستخدام المسح الديموغرافي والصحي":

هدفت الدراسة إلى تحليل الترابط بين التعليم والصحة والفقر في مصر والمغرب وتركيا وذلك باستخدام الدراسات الاستقصائية الديموجرافية والصحية من خلال المسح الجغرافي والصحي لهذه الدول مع العلم أن هذه المنطقة تعاني من عجز شديد في مستوي التعليم والمستوي الصحي وأن عدد كبير من سكان هذه المناطق يعيشون في فقر شديد. واستخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال استخدام تحليل الانحدار من خلال مجموعة من العوامل مثل المستوى التعليمي ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة وعدد الأبناء في المنزل.

الدراسة الخامسة: (Sabeen Khurram Khan et al , 2008)[2]:

"Impact of Education and Health on Poverty in Pakistan A Critical Stud : "

بعنوان" تأثير التعليم والصحة على الفقر في باكستان دراسة نقدية":

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحسن في مستوي التعليم والصحة علي خفض معدلات الفقر في باكستان، كما تهدف إلى تحديد مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية في باكستان، وعلاوة على ذلك، فإنها تشير إلى بعض الاستراتيجيات للحد من الفقر، وكذلك الحاجة إلى تطوير علاقة التخفيف من الفقر مع التحسينات في نوعية التعليم والصحة.

---

(1) Driouchi, Ahmed., Ahmad Baijou, 2009. "Interdependencies of Health, Education & Poverty in Egypt, Morocco and Turkey Using Demographic and Health Survey" Institute of Economic Analysis and Prospective Studies, Al Akhawayn University, Morocco .

(2) Khan, Sabeen Khurram, Mohamed Nasr, and Natasha Hamidani, 2008 . " Impact of Education and Health on Poverty in Pakistan A Critical Study " Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan .

وتوصلت هذه الدراسة إلي أن التعليم من أهم العوامل التي يمكن اعتماد الدولة مما يؤدي إلي تحسين الإنتاجية والدخل للأفراد وبالتالي خفض معدل الفقر فيها، وتوصلت الدراسة أيضاً إلي وجود تكامل من الدرجة الأولي بين المتغيرات محل الدراسة وذلك نتيجة استخدام أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين المتغير التابع (الفقر) والمتغيرات المستقلة (الصحة والتعليم)، وبالتالي يمكن القول بأن التحسن في مستوي التعليم والصحة يؤدي إلي التخفيف في معدلات الفقر في باكستان.

الدراسة السادسة: (Gaurav Datt , Dean Jolliffe , 2005)[1]:

"" Poverty in Egypt: Modeling and Policy Simulations :

بعنوان:" الفقر في مصر: النمذجة ومحاكاة السياسات":

هدفت الدراسة إلى تحديد الملامح الخاصة بالفقر في مصر، وكذلك هدفت إلى التحليل الوصفي لخصائص الفقراء في مصر، وتطبق هذه الدراسة على مصر وذلك في ضوء البيانات المستخدمة في عام ١٩٩٧ من خلال مسح الأسرة المتكامل في مصر (EIHS)، **واعتمدت** الدراسة على الاستهلاك كمحدد رئيسي للدخل (الفقر) مع إدخال المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذا التحليل، وقياس الفقر داخل الأسرة بواسطة مستوي استهلاك الأسرة . وتم أخذ البيانات عن٢٥٠٠ أسرة في الريف والحضر من ٢٢ محافظة، وفي هذه الدراسة أيضاً تم استخدام مجموعة من العوامل والتي تحدد مستوى الفقر ومنها حجم الأسرة، عمر رب الأسرة، متوسط سنوات الدراسة في الأسرة .... إلخ، وتم استخدام هذه العوامل بالتفاعل فيما بينها عن طريق أسلوب الانحدار، وتم استخدام أسلوب المحاكاة للفقر في الريف والحضر في مصر، **وتوصلت** الدراسة إلي أن التعليم هو أحد العوامل الهامة المحددة لمستوي المعيشة للفرد في مصر وهذا ينطبق علي كل من المناطق الحضرية والريفية، وأظهرت هذه الدراسة أهمية الآثار المترتبة علي التعليم في تحسين مستويات المعيشة بين الأجيال المختلفة في مصر، وأوضحت أهمية التربية من قبل الوالدين في تحسين مستوي التعليم والمعيشة للأفراد وعلاوة علي ذلك أظهرت الأثر الايجابي للتعليم علي أفراد الأسرة.

الدراسة السابعة: (Alia Ahmad, 2003)[2]:

": Inequality in the Access to Education and Poverty in Bangladesh"

بعنوان:"عدم المساواة في الحصول على التعليم والفقر في بنغلاديش":

هدفت الدراسة إلي بحث العلاقة بين مستويات التعليم والفقر في بنجلاديش، من خلال تحليل البيانات علي مستوي القطاع العائلي (علي مستوي الأسرة). والعلاقة بين التعليم والفقر هي علاقة دائرية حيث أن غياب التعليم الثانوي قد يجبر الأسر الفقيرة على الانخراط في أنشطة

(1) Datt, Gaurav., Dean Jolliffe .2005. " Poverty in Egypt : Modeling and Policy Simulations" Economic Development and Cultural Change, University of Chicago, USA.

(2) Ahmad, Alia .2003. "Inequality in the Access to Education and Poverty in Bangladesh", Lund University, Lund, Sweden.

منخفضة الإنتاجية ومن ناحية أخرى فإن الفقر يؤدي إلى انخفاض الاستثمار على التعليم، وقامت بدراسة العلاقة بين الفقر والتعليم من خلال المستوي التعليمي والمحددات الرئيسية للدخل . واستخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي من خلال الأساليب القياسية مثل أسلوب الانحدار المتعدد من خلال الجمع بين المتغيرات المختلفة لدخل الأسرة (الفقر) وتم استخدام بيانات السلاسل المقطعية عن الأسرة، واستخدمت بيانات حتى عام ٢٠٠٠ وتم المسح لعدد من القرى ٣٢ قرية وأخذت عينة من ٩٥٦ أسرة وأخذت هذه البيانات بطريقة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الأساسي يحقق منافع اجتماعية مرتفعة في بنجلاديش بسبب تأثيره علي معدل الوفيات والصحة والخصوبة للسكان، وان المنافع الخاصة بالنسبة للتعليم الثانوي أعلي من التعليم الأساسي . ومن تحليل البيانات علي مستوي الأسرة تشير إلي أن الأسر الفقيرة تكون فرصتها محدودة في الحصول علي التعليم الثانوي نظرا لارتفاع التكاليف، وأن الفقراء في بنجلاديش يقعون داخل حلقة مفرغة من انخفاض التعليم والدخل (الفقر).

الدراسة الثامنة:(Mona El Baredi, 2001)[1]:

" Toward A Pro – poor Educational Policy For Egypt and socioeconomic Policies And Poverty Alleviation Programs In Egypt "

بعنوان:"نحو سياسة تعليمية لصالح الفقراء في مصر والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التخفيف من حدة الفقر في مصر":

هدفت الدراسة إلي فحص الأحوال التعليمية للفقراء في مصر وأسباب عدم نفاذهم للتعليم بغية اقتراح سياسة تعليمية حساسة (جيدة) لاحتياجات الفقراء ولصالحهم العام. وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية نظرية، ولذلك تنقسم الدراسة إلى أربع أجزاء، أولاً: المقدمة، ثانياً: وصف لأحوال الفقراء في مصر، ثالثاً: تحليل الأسباب الأساسية لعدم نفاذ الفقراء للتعليم، رابعاً: اقتراح إستراتيجية أكثر حساسية للفقراء أي جيدة لهم، وهذه الدراسة تم تطبيقها على مصر.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك تحيز في الإنفاق على التعليم لصالح التعليم العالي، وهو التعليم الذي لا يستفيد منه الفقراء استفادة كبيرة على عكس التعليم الأساسي، كما أن هناك تحيز في النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، وتحيز في الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف خاصة على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، كما تشير الدراسة إلى انخفاض جودة العملية التعليمية مما يؤدي إلى التسرب من التعليم بين أبناء الفقراء، فالعائد من عمل الطفل اكبر من عائد تعليمه .

---

(1) El Baredi, Mona, 2001, " Toward A Pro- poor Educational Policy For Egypt and socioeconomic Policies And Poverty Alleviation Programs In Egypt", Heba Nassar & Heba El Laithy (eds), Center for Research and Economic and Financial Studies, Cairo university.

الدراسة التاسعة: (Zoë Oxaal, 1997)[1]:

: " Education and Poverty : A Gender Analysis "

بعنوان:" التعليم والفقر: تحليل جنساني":

هدفت الدراسة إلي تحليل العلاقة بين الفقر والتعليم وذلك من خلال تحليل النوع الاجتماعي (ذكر وأنثي) للأفراد، والعمل على تحسين نوعية التعليم ومعالجة التحيز ضد المرأة في المناهج التعليمية (الدراسة)، وكذلك وضع سياسات لقطاع المنظمات غير التعليمية للمساعدة في مواجهة قضية التمييز وذلك على سبيل المثال أسواق العمل. واعتمدت الدراسة على تحليل علاقة مستوى التعليم بين السكان بمستويات التنمية والنمو الاقتصادي، حيث أوضحت أن التعليم يساعد أصحابه في زيادة الإنتاجية إلي اعلي مستوياتها في ضوء المقارنة بين تكاليف التعليم ومنافعه، وتحليل علاقة التعليم بالفقر من خلال نظرية رأس المال البشري، والتي توضح أن تخفيف حدة الفقر يحتاج إلي تعزيز التعليم والمهارات داخل الأسر الفقيرة مما يؤدي إلي زيادة الإنتاجية وزيادة دخل هذه الأسر. **وتوصلت** الدراسة إلى أن التعليم وخاصة التعليم الأساسي يساعد في تقليل الفقر من خلال زيادة إنتاجية الفقراء عن طريق خفض معدلات الخصوبة وتحسين المستوى الصحي وتزويد الناس بالمهارات التي يحتاجون إليها ليشاركوا مشاركة كاملة في الاقتصاد وفى المجتمع، وتوصلت أن الاستثمار في التعليم وإستراتيجية التخفيف من الفقر يساعد ذلك علي زيادة المهارات والإنتاجية للأسر الفقيرة.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالشمول المالي:

الدراسة الأولي: (Chiara & Adele، " ٢٠١٨")[2].

"Financial Inclusion And Consumer Empowerment In Southeast Asia":

بعنوان:" الشمول المالي وتمكين المستهلك في جنوب شرق آسيا":

استهدفت الدراسة توضيح الدور الذي ينبغي علي البنك المركزي القيام به فيما يتعلق بتعزيز الثقافة المالية للمستهلك وتقديم الحماية المالية له، وتوصلت الدراسة إلي أن الثقافة المالية ومحو الأمية المالية وتأديم منتجات مالية ذات مصداقية للعميل وتقديم كافة أوجه الحماية المالية للمستهلك باعتبارهما أحد أهم ركائز تطبيق الشمول المالي، خاصة في ظل تطور الخدمات المالية، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الشمول المالي وتعزيز الثقافة المالية للأفراد وأيضا الحماية المالية المقدمة للعميل مستهلك الخدمة المصرفية.

---

(1) Oxaal, Zoë, 1997 . "Education and Poverty: A Gender Analysis" Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, England .

(2) Adele Athinson and Chiara Monticone; " **Financial Inclusion And Consumer Empowerment In Southeast Asia** ", The OECD- Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin, Vietnam (2018).

الدراسة الثانية: (Awad & eid، " ٢٠١٨")[1]:

" Financial Integration in the Middle East and North Africa ,Case Study on Egypt "

بعنوان:" التكامل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دراسة حالة عن مصر":

هدفت الدراسة البحث عن التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر وكذلك منطقة أفريقيا، حيث استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها: ضعف التثقيف المالي والتي تعد أحد أهم معوقات تطبيق الشمول المالي وهي (الأمية المالية لمعظم شرائح المجتمع)، وأنه ما زالت ظاهرت التعامل النقدي مسيطرة إلي حد كبير علي التعاملات اليومية لأفراد فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء وكافة الخدمات المالية المستخدمة يومياً، وأن سمة علاقة ايجابية بين دخل الفرد وامتلاكه لحساب مصرفي، كذلك وجود فجوة كبير بين الذكور والإناث فيما يتعلق بامتلاك الذكور أضعاف ما يمتلكه الإناث من حسابا ت مصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع برامج لتطوير الأنشطة المالية، وتطوير طبيعة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، ضرورة وضع برامج لمحو الأمية المالية لكافة شرائح المجتمع.

الدراسة الثالثة: (عبد الله،" ٢٠١٦")[2]:

بعنوان:" الشمول المالي في فلسطين":

استهدفت الدراسة وضع إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في فلسطين،حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلي ضرورة الحاجة إلي رفع معدل الإقراض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والعمل علي إتاحة الخدمات المصرفية في القرى والنجوع من خلال نشر ماكينات الصراف الآلي لتعزيز وإتاحة الخدمات المالية للأفراد في الأماكن النائية الأمر الذي يساعد علي تضييق الفجوة بين الجنسين، كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ايجابية بين مستوي التعليم والثقافة المالية من جهة وزيادة الطلب علي خدمات الدفع والتحويل واستخدام بوالص التأمين.

الدراسة الرابعة: (الأمين، " ٢٠١٥")[3]:

بعنوان:" الخدمات المالية المصرفية بين الاستبعاد والشمول":

استهدفت الدراسة تحليل أبعاد ومخاطر الاستبعاد المالي من خلال التركيز علي جهود محو الأمية المالية وتعزيز جهود الشمول المالي للشعب السوداني، حيث استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، حيث ركزت الدراسة علي توضيح ودراسة أهم الأسباب التي تؤدي

---

(1)Awad, Mai Mustafa, Eid, Nada Hamid, "Financial Integration in the Middle East and North Africa, Case Study on Egypt", **Journal of the International Organization for Scientific Research, Economics and Finance (IORS),** (2018) .

(٢) سمير عبد الله، وآخرون، " **الشمول المالي في فلسطين** "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، غـزة – فلسطين ٢٠١٦

(٣) نورين مجدي الأمين، " الخدمات المالية المصرفية بين الاستبعاد والشمول، **مجلة الاتحاد المرفي العدد ٧٧**، الخرطوم، ٢٠١٥.

إلي الاستبعاد المالي، حيث أن أغلب المؤسسات المالية في السودان هي مؤسسات ربحية دائما ما تحجم هذه المؤسسات عن توسيع نطاق خدماتها المالية في الأماكن الفقيرة والنائية ويعزي ذلك إلي ضعف الأرباح المالية المحصلة نتيجة تمويل هذه الخدمة في تلك المناطق خاصة المناطق الفقيرة والنائية.

الدراسة الخامسة: (عبد الله ميرغني "٢٠١٤")[١]:

بعنوان:" **دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز علي ولاية البحر الأحمر**":

استهدفت الدراسة إلي تحديد دور نقاط الصرف الآلي، كأحد قنوات تعزيز الشمول المالي في السودان، حيث استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن نقاط الصرف الآلي تعتبر أقل قنوات الشمول المالي تكلفة من الأدوات والوسائل الأخرى إلي جانب سهول التعامل معها حيث أبرزت الدراسة إلي أن ثمة علاقة طردية بين تلك القنوات التي سبق الإشارة إليها، وتعزيز الشمول المالي في المناطق النائية والفقيرة، وأوصت الدراسة بأهمية دور التثقيف المالي للأفراد من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة.

الدراسة السادسة: (منى حسين، أصيل أحمد "٢٠٠٦") [٢]:

بعنوان:" **العوامل التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية**":

هدفت الدراسة إلي التعرف علي العوامل التي تؤثر في تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف السودانية، بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف الصيرفة الإلكترونية له أثر على إدخالها، وأن قلة رؤوس أموال المصارف السودانية حال دون التطبيق المبكر للصيرفة الإلكترونية، كما بينت النتائج أن العملاء أكثر ميلاً إلى استخدام الصيرفة الالكترونية فهي تعني سهولة الحصول علي الخدمات المالية واختصار الوقت والجهد، أوصت الدراسة بضرورة رفع رؤوس أموال المصارف السودانية، وتنمية مهارات الموظفين والسعي نحو تطبيق الصيرفة الالكترونية.

الدراسة السابعة:(UNCTAD:2014)[٣]:

بعنوان:" تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب":

---

(١)عبد الله عبد المحسن ميرغني، " دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز علي ولاية البحر الأحمر، **مجلة الاتحاد المصرفي، العدد ٧١**، الخرطوم، السودان ٢٠١٤.

(٢)منى حسين، أصيل أحمد، **العوامل التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية**"، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدارسات التجارية، الخرطوم، ٢٠٠٦) .

(٣) الاونكتاد، **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب**، دارسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة 14 – 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2014.

هدفت الدراسة إلي معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الاشتمال المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج، **أهمها:** إن الاشتمال المالي يسهم إسهاماً رئيسياً في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء من النساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي.

الدراسة الثامنة: (Malakar, : 2013)[1]:

"Role of Indian Post In Financial Inclusion":

بعنوان:" دور البريد الهندي في الشمول المالي":

هدفت الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريد في تعزيز الاشتمال المالي في الهند، وركزت على أن الشمول المالي يجب أن يكون واحداً من الدوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل، واقتصاد شامل، وكيف يؤدي إلى النمو الاقتصادي الملحوظ في البلاد، وكيفية توفير الخدمات المصرفية إلى قسم واسع من الناس في المجتمع، وتوصلت الدراسة لبعض النتائج مثل عدم وجود بنية تحتية أساسية تمكن مكاتب البريد من تقديم خدمات مصرفية متطورة، التقدم البطيء في الابتكار الذي يواكب التغير السريع في البيئة المصرفية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: إنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتطوير البرمجيات، واعتماد الابتكار عن طريق التكنولوجيا الجديدة محل بعض الخدمات التقليدية، والوظائف التقليدية، منح التراخيص اللازمة لتمكين مكاتب البريد من زيادة فروعها، منح القروض هي واحدة من أهم جوانب الاشتمال المالي، التوعية المالية الواسعة النطاق لفئات مختلفة من السكان.

الدراسة التاسعة: ("Triki, Faye:2012")[2]:

" Financial Inclusion In Africa":

بعنوان:" الشمول المالي في أفريقيا":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الشمول المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات، للمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد مع حماية حقوق المستخدمين، كذلك بحث قائمة الفرص والتحديات الخاصة بتحقيق الاشتمال المالي التي تحتاج إلى الاهتمام والعمل.**واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ثلاث محاور رئيسية، وهي الاشتمال المالي في أفريقيا، والسبل الكفيلة بجعل الخدمات المالية متاحة وبأسعار معقولة للمستخدمين، وتشجيعهم على استخدامها بصورة مستمرة ومنتظمة، ونوعية الخدمات وفقاً لاحتياجات العملاء، وكذلك مناقشة المبادرات

---

(1) Malakar,**"Role of Indian Post In Financial Inclusion"**, India, 2013.

(2) Triki, Faye، **"Financial Inclusion In Africa", 2012.**

القائمة لتطوير المؤشرات العالمية للاشتمال المالي، وتسليط الضوء على أهمية فتح حساب رسمي، والسلوك الادخاري.

الدراسة العاشرة: (Mark Pickens,David Porteous,Sarah Rotman: 2009)[1]:

"Scenarios for Branchless Banking in 2020":

بعنوان: "سيناريوهات الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية في عام ٢٠٢٠":

هدفت الدراسة إلي التعرف علي كيف يمكن للحكومة والقطاع الخاص تعزيز التأثير في إقبال الغالبية المحرومة من الخدمات المالية على استخدام الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية قبل عام ٢٠٢٠، وقد حددت أربع قوى يمكنها على الأرجح أن تحدد الإجابات على التساؤلات المطروحة، وهي تمايز الخصائص الديمغرافية لمستخدمي هذا النوع من العمليات المصرفية، والإجراءات من قبل الحكومات النشطة بشكل متزايد، وارتفاع معدلات الجريمة،انتشار استخدام الانترنت عن طريق الهواتف المجهزة بتقنيات التعامل مع البيانات حتى في البلدان والمجتمعات المحلية الفقيرة، توصلت المذكرة إلى مجموعة من التوصيات منها : تشجيع مقدمي الخدمات الذين لديهم النية والقدرة على المداومة على تقديم خدمات عالية الحجم، منخفضة القيمة بمرور الزمن، ويمكن للحكومات التنسيق بين الوزارات أو الهيئات المسئولة عن المدفوعات الاجتماعية وأولئك المسئولين عن الشمول المالي، ويتطلب ذلك التنسيق بين رغبة الحكومة باعتبارها جهة صرف الرواتب في خفض تكاليف تقديم المدفوعات على الأجل القصير، وبين أهداف الشمول المالي، التي قد تبرر تقديم مدفوعات أعلي في الأجل القصير من أجل تغطية تكاليف إصدار أدوات جديدة إلى المستفيدين من غير المتعاملين مع البنوك وإنشاء بنية أساسية لتخدمهم.

- **التعقيب علي الدراسات السابقة:**

أ- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

فتناولت الدراسة الحالية أثر الشمول المالي علي الفقر في العراق، ويلاحظ من عرض الدراسات السابقة، أنها قد تناول الفقر فقط، أو الشمول المالي فقط، مع تناول أثر بعض المتغيرات الأخرى عليهما كالتعليم.

ب- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة (الجديد في هذه الدراسة):

ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في أن الدراسات السابقة لم تتناول أثر الشمول المالي علي الفقر في أي دولة، بل أثر التعليم علي الفقر، أو بيان أهم العوامل المؤثرة علي تطبيق الشمول المالي وأهم الآثار الاقتصادية لذلك.

---

(1)Mark Pickens,David Porteous,Sarah Rotman,"**Scenarios for Branchless Banking in 2020**", 2009.

٩- **منهج الدراسة:** ارتكز منهج الدراسة علي جانبين، **هما:**

- **الأول: الجانب النظري:** اعتمد على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي الدراسة النظري، وعلي بعض الدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية التي تتعلق بالدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة، وذلك بإلقاء الضوء على تطور ظاهرة الشمول المالي والفقر في العراق.
- **الثاني: الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك بتحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وكذلك استخدام بعض الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية المناسبة واستخدام بعض برامج الحاسب المتخصصة، **مثل: Excel**، وذلك من أجل عرض وتوصيف البيانات، ويشمل هذا النموذج علي المتغيرات التابعة الخاصة بالشمول المالي ومستوي الفقر، وذلك علي حسب طبيعة البيانات المستخدمة بعد اختبار سكون السلاسل الزمنية، وتم استخدام **برنامج SPSS** للحصول علي معنوية اختبار(t) ومعنوية اختبار(F)، وتحديد طبيعة ودرجة الارتباط **Correlation** بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وسيتم ذلك من خلال تطبيق **النموذج التالي:** $Y=a_0+a_1 X_1 +a_2X_2 +.....a_7X_7$

توصيف النموذج:

المتغير التابع (Y): المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان).

- **المتغيرات المستقلة (المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي):**

X_1: فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠ ألف بالغ).

X_2: الائتمان المصرفي.

X_3: ماكينات الصراف الآلي (لكل ١٠٠ ألف بالغ).

X_4: اشتراكات الضمان الاجتماعي مليون($).

X_5: نسبة إعانات وتحويلات أخرى (% من النفقات).

X_6: نسبة التأمين والخدمات المالية (%صادرات الخدمات، ميزان المدفوعات).

١٠- **خطة الدراسة:** تم تناول هذه الدراسة في **المباحث الخمسة التالية:**

المبحث الأول: مدخل لدراسة الشمول المالي:

أولاً : الشمول المالي (المفهوم، والنطاق، والأهمية، والأهداف).

ثانياً : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للعميل.

المبحث الثاني: أبعاد الفقر:

أولاً : مفهوم الفقر ومؤشراته والتفاوت في توزيع الدخل.

ثانياً : النظريات المفسرة للفقر والعلاقة بينه وبين الفساد.

المبحث الأول
مدخل لدراسة الشمول المالي

شهد القطاع المالي بصفة عامة والصناعة المصرفية بصفة خاصة نمواً هائلاً خلال العقود القليلة الماضية من حيث الحجم والتعقيدات المالية، ولكن على الرغم من هذه التطورات الهامة التي أحرزتها الخدمات المالية خاصة في مجالات التنافسية والربحية، إلا أن هناك بعض القلق من عدم قدرة القطاعات المالية على احتواء وإدراج كل قطاعات السكان ضمن عملياتها وخدماتها المقدمة، خاصة في المجتمعات الفقيرة وغير القادرة على الوصول للخدمات المصرفية الأساسية بشكل يعوق عمل هذه القطاعات المالية بصورة جيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً : الشمول المالي (النشأة والتطور، والمفهوم، والنطاق، والأهمية، والأهداف)

أصبح الشمول المالي علي رأس أولويات واهتمامات معظم دول العالم بشكل عام والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية بشكل خاص، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من لخفض معدلات الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وثمة عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية بوجه عام، والمحرومون منها بوجه خاص وهم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني أن التركيز علي استخدام التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات المبتكرة للمدفوعات الإلكترونية المبتكرة قد يسهم في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية مما يساعد في تحسين عملية الشمول المالي[1].

١ – مفهوم الشمول المالي:

تتعدد مفاهيم الشمول المالي، **ومنها:**

- **المفهوم الأول:** فالشمول المالي طبقاً للتعريف الذي أطلقه البنك المركزي الهندي عام ٢٠٠٦، بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة التي يعتبر شرط لا غنى عنه لبناء مجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية تصب في الصالح العام، وتوافر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز يعتبر هدف رئيسي للسياسة العامة[2].
- **المفهوم الثاني:** بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع البالغين في سن العمل من الوصول إلى كافة الخدمات المالية مثل القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين عبر القنوات الرسمية، وينطوي" ذلك علي الوصول الفعال" لهذه الخدمات على نحو مريح ومسئول وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل تلك القنوات علي تقديم هذه الخدمة،

---

(١) أحمد فؤاد خليل، " آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية "، **العـــدد الثالـــث، مجلـــد ٢٣، مجلـــة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان – الأردن، عام ٢٠١٥، ص٤٤.

(2) Sarma, mandira, **Index of Financial Inclusion**, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India 2010 P 37 .

بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من لجؤهم إلي القنوات المالية غير الرسمية[1].

- **المفهوم الثالث:** بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والمحرومة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[2].

٢- نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام١٩٩٣ في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان منطقة ما فعلياً للخدمات المصرفية بشكل ميسر، وخلال تسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[3].

٣- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط جديدة مختلفة من الخدمات المالية المتاحة للفقراء، والتي لم تقتصر تقديمها على البنوك، وإنما امتدت لتشمل تقديمها عبر الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية بشكل أيسر حيث عملت علي تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها [4].

٤- أهمية الشمول المالي:

يعاني حوالي مليار شخص من الفقر المدقع نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تمكنهم من العيش الكريم، حيث يكافح نحو ١,٢ مليار شخص للعيش على أقل من١,٢٥ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويوجد حوالي ٢,٧ مليار من البالغين على مستوى العالم

---

(1) Dipankar, MalaKar," Role of Indian Post in Financial Inclusion", IOSR **Journal of Humanities and Social Science** (JHSS) **Volume 6**, Issue 4(Jan and Feb), Gauhati University Assam, India (2013) P46.

(٢) اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيز دوره "، **العدد ٤٤٢**، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣

(3) The World Bank, Development Research Group, Measuring Financial Inclusion, Working **Paper 6025**, April, 2012.

(٤) نصر حمود مزنان،" إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية"، **العدد الرابع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، بغداد، ٢٠١١، ص ٦١ .

وهذا يمثل ثلث مجموع السكان البالغين ليس لديهم إمكانية في الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١% فقط في الاقتصادات النامية(*).

٥- مخاطر الاستبعاد المالي:

يمكن القول أن مصطلح الاستبعاد المالي هو مصطلح مضاد للشمول المالي، ويقصد به تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية بأشكالها المختلفة، لأسباب قد يكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة الطويلة)البعد الجغرافي أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة، وعواقب الاستبعاد المالي تختلف تبعا لطبيعة ومدى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، ويمكن تلخيصها في **الأتي** (١):

- انخفاض الوعي المصرفي لدى المواطنين.
- الانخفاض في مستوي العام الادخار والاستثمار.
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

٦- أهداف الشمول المالي:

تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة لتعزيز وترسيخ أجندة تطبيق الشمول المالي حيث تتنامي المنافع المتأتية من خلال تطبيقه، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، من أجل تحقيق ذلك، يتطلب إيجاد عدة توجهات تكفل وجود قنوات متعددة لإيصال كافة الخدمات المالية المتنوعة إلى المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً، لذلك لابد من مواجهة التحديات الرئيسية، والتي ترسم حدود الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من خلال **الأتي**(٢):

- العمل علي رفع مستوى جودة هذه الخدمات لخدمة أكبر عدد من الفقراء، خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء الفقراء والأكثر فقراً والمهمشين، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

(*) مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادر في عام ٢٠١٣، ص 3.

(١) صبري نوفل، " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة – العدد رقم ٦٦٧ الصادر** في يناير – كلية التجارة – جامعة بني سويف، عام ٢٠١٨، ص ١٣ .

(٢) سيف الدين عودة، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى **مؤتمر** تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣ - ١٥ فبراير (٢٠٠٦) .

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مع تقليل التكلفة على كل من العملاء والمؤسسات المالية نفسها[1].

٧- مزايا تطبيق الشمول المالي:

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٢,٥ مليار شخص ليس لديهم أي حساب مصرفي أو يستخدمون أي من الخدمات المصرفية، وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن ٤١% من البالغين في البلدان النامية لديهم حسابات بنكية، وأنه ٤٦% من الرجال لديهم حسابات بنكية مقارنة ب ٣٧% من النساء في هذه البلدان ويرجع انخفاض هذه الإحصائيات إلي ثلاثة عوامل رئيسية **هي:**

- **العامل الأول:** يتعلق بمدي انتشار الخدمات المالية عبر قنوات رسمية كالبنوك ومكاتب البريد وماكينات الصرف الآلي والنقاط الإلكترونية المقدمة للخدمات المالية.
- **العامل الثاني:** يتعلق بالهواجس النفسية والاجتماعية لدي تلك الفئات وهو ما يتطلب من المؤسسات الرسمية حملات توعية للفئات الفقيرة والمهمشة والأميين بشأن حماية المدخرات.
- **العامل الثالث:** يتعلق بجودة وتكلفة الخدمة المالية المقدمة.

٨- أهم مؤشرات الشمول المالي:

توضح مؤشرات الشمول المالي إلي أي مدي أن القطاع المالي في البلد المعني يتمتع بالحيوية والمتانة، وإلي أي مدي أنه محصن ضد أي شكل من أشكال التحيز لصالح فئة دون أخري ويمكن تقسيم المؤشرات إلي مجموعتين، **هما** [2]:

المجموعة الأولي: المؤشرات التي تشخص الحالة العامة للقطاع المالي ككل:

توجد ثلاثة مؤشرات رئيسية يتم استخدامها لتشخيص حالة القطاع المالي من منظور الشمول المالي وتعتبر هذه المؤشرات من المؤشرات التقليدية البسيطة، التي تستند في تقديرها إلي المجاميع النقدية والائتمانية علي المستوي الكلي للاقتصاد.

ثانياً : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية العميل :

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية المختلفة بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وتجسد ذلك في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، لتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم

---

(١) المعهد المصرفي المصري، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي "، **سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي المصري**، القاهرة، عام ٢٠١٨، ص ٨ .

(2) Farazi, S, **"Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants,"** World Bank Policy Research Working Paper 6778, Washington, DC. 2014

وفعال، كما عملت على حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء[1].

وتبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد أهم المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية في دولها، واعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها بشكل فعال ضرورة من أجل لمحاربة البطالة والفقر، وزيادة قدرة الأفراد على المبادرة بإقامة منشآتهم الصغيرة.

١ – مفهوم وركائز الاستقرار المالي:

١ – مفهوم الاستقرار المالي:

لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه دولياً للاستقرار المالي، حيث توجد عدة تعريفات مختلفة لهذا المصطلح فقد عرف بعض الاقتصاديين الاستقرار المالي بالوضع الذي يتعين عليه البحث في إجراءات عملية لتجنب الأزمة المالية.

وعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار المالي: بأنه الأعمال التي يقوم فيه النظام المالي بتوزيع الموارد بكفاءة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وإدارة المخاطر المالية وامتصاص الهزات، فالاستقرار المالي هو الوضع الذي تقوم فيه (مكونات الجهاز المالي) المصارف والمؤسسات المالية والأسواق والبنى المالية التحتية بدورها بسلاسة ظل الظروف العادية وأيضا في أوقات الأزمات.

١–٢ – ركائز الاستقرار المالي:

يعتمد تحقيق الاستقرار المالي على خمسة ركائز مترابطة وهي على **النحو التالي**[2]:

- اقتصاد كلي مستقر.
- نظام فعال للتنظيم والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية.
- مؤسسات وأسواق مالية ذات كفاءة عالية.
- بنية مالية تحتية سليمة.
- توفر شبكة أمان مالي فعالة.

٢ – دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي:

على الرغم من عدم وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوروبي قد قام بتعريف الاستقرار المالي بأنه النظام المالي (الوسطاء الماليين والبنية التحتية للأسواق) القادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمال حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات

---

(١) محمد سعيد سعد علي، الصيرفة الشاملة والتثقيف المالي، **سلسلة أوراق عمل، أبحاث المعهد المصرفي المصري**، السنة الثالثة٢٠١٢، ص ٣

(٢) وفاء حمدوش، "مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، **مرجع سابق**، ص ٢٣ .

لفرص استثمارية مربحة"، وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

٣- دور الشمول المالي في تحقيق النزاهة المالية:

تشجع المعايير الدولية علي تحقيق النزاهة المالية من خلال مكافحة الفساد غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة، ويعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال .كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة. ويبين الشكل التالي أهم العوامل المؤثرة في علاقة الشمول المالي بالنزاهة المالية[١].

٤- دور الشمول المالي في تحقيق الحماية المالية للعميل (المستهلك):

تسعى الحماية المالية للعميل إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وتعتبر المعلومات المتوفرة لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية قليلة مما يؤدي إلى عدم إدراك العملاء المستهلكين للخيارات المالية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار الخدمات المدفوعة بشكل مبالغ فيه، وعدم إدراك العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية علي المدخرات، ويزداد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات وخدمات أكثر تعقيداً[٢].

المبحث الثاني

أبعاد الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ليست بجديدة يمكن التعايش معها، ولكن تطورت هذه الظاهرة وتسارع انتشارها في الدول النامية بشكل أكبر، حيث أصبحت مشكلة اقتصادية وقضية إنسانية انعكست أثارها على حياة المجتمعات، إن تطور الفقر إلى مشكلة اقتصادية استدعى من الباحثين التركيز على دراسته بشكل حثيث بخلاف الحال عندما كان ظاهرة يمكن

---

(١) أحمد فؤاد خليل، **مرجع سابق**، ص ٢١ .

(٢)خلود الفليت، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين،٢٠٠٤)، ص ٧٩

التعايش معها، ويبقى الفقر من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الدول النامية رغم التحسن الكبير في مستويات المعيشة التي نجحت كثير من الدول النامية في تحقيقها خلال العقود المنصرمة، وقد بات خفض الفقر على رأس قائمة الأهداف التي تسعى الحكومات جاهدة إلى تحقيقها، من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والفنية التي يمكن أن تسهم في خفض نسبة الفقر، كما تُساعد في تأهيل العاطلين عن العمل نحو فرص العمل المُتاحة وزيادة هذه الفرص، كما تساعد الباحثين على القيام بالدراسات المتعمقة لفهم أسباب وأبعاد هذه الظاهرة، واتخاذ الإجراءات التي تبدو ملائمة لتخفيف آثارها، ولكن على الرغم من الجهود الوطنية التي تُبذل لخفض درجة الفقر، ولكن تشير التقديرات إلى أن نسبة انتشار الفقر قد تصل إلي ٣٠% من عدد السكان في معظم الدول النامية[١].

أولاً : مفهوم الفقر ومؤشراته والتفاوت في توزيع الدخل :

لا يزال الفقر يشكل إحدى المشكلات الرئيسية في العديد من دول العالم، وخاصة النامية، حيث يعتبر الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تمثل أحد أهم معوقات التنمية، وتتعدد مداخل قياس الفقر وفقاً لتباين أطر تحديد مفهوم الفقر وأبعاد قياسه، ويختلف تعريف الفقر باختلاف المنهجية المتبعة في تحديد الفقر فهناك الفقر المطلق والفقر النسبي بالنظر إلي مستوي الدخل، كما أن هناك مدخل أخر يعتمد علي توصيف الفقر من خلال تحليل جوانب الحرمان البشري وعدم قدرة الأفراد علي الوصول إلي مجموعة محددة من الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. وقد اهتمت العديد من المؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة الفقر وتحليلها من خلال توصيف الفقر والعمل علي تطوير النظرة التحليلية للفقر وكيفية قياسه، لذا يحتل القضاء علي الفقر أولوية أساسية في اهتمامات متخذي القرارات وصانعي السياسات في مصر، وذلك لمواجهة الفقر من خلال حزمة متكاملة من المشروعات التنموية التي تهدف في المقام الأول إلى تحسين نوعية حياة السكان الفقراء، ولقد دفع الاهتمام بقضية الفقر إلى تطوير وعي عالمي بهذه القضية وهو الوعي الذي تجلى في المؤتمرات العالمية الجديدة التي عقدت في هذا الصدد وكان الفقر أحد محاورها الرئيسية[٢].

١ – مفهوم الفقر:

تعريف الفقر لغة: الفُقر: ضد الغنى، مثل: الضَعف، والضُعف، وقيل الفقير أحسن حالاً من المسكين، وقد جاء في التنزيل العزيز "إنما الصدقات للفقراء والمساكين"، وقد سئل أبو

---

(١) محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل**، مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة (١٠-١٢-٢٠١٥)، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد، ص ١.

(٢)أحمد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "**الفقر في الوطن العربي**"، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

العباس عن الفقير والمسكين في هذه الآية فقال: الفقير هو الذي له ما يأكل، أما المسكين فهو الذي لا شيء له، وقيل الفقير سمي فقيراً لزمانه تصيبه مع حاجة تمنعه التقلب في الكسب على نفسه، **وخلاصة القول** "أن الفقير هو الذي له ما يأكله لكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه على كل حال، وهو أفضل حالاً من المسكين"[1].

التعريف الاصطلاحي للفقر:

على الرغم من أن الفقر كان سبباً ودافعاً للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى، والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني والفلاسفة والمصلحين الاجتماعين، ولظهور العديد والعديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيدلوجية، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر، لأنه وصف لظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية من جهة ثانية.

٢ – أسباب الفقر:

ترجع مشكلة الفقر في الدول النامية إلى عدة عوامل مثل التخلف وسوء توزيع الدخل، حيث أن هناك علاقة بين الفقر ومتوسط دخل الفرد، وكذلك وجود هذه الدول في نظام اقتصادي عالمي لا يعطيها نصيبها الحقيقي من الدخل والثروة العالمية نتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وفى داخل الدول نجد الاستغلال السياسي من جانب الأقلية للأغلبية أو السياسات الحكومية التي تتسم بسوء الاختيار، ويتمثل ذلك بشكل واضح فيما يمكن تسميته بالتحيز الحضري، ويمكن توضيح أسباب أخرى للفقر وهي كثيرة منها ما هو نابع من صميم المجتمع ومنها.

٤ – التفاوت في توزيع الدخل:

يعرف التفاوت بعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء وهذا المصطلح يشير عادة إلى عدم المساواة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ولكن يمكن أن يشير أيضا إلى عدم المساواة بين الدول، وبالتالي ترتبط مسألة عدم المساواة بأفكار المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص . ويختلف التفاوت باختلاف الحقب التاريخية والهياكل والنظم الاقتصادية (مثل النظام الرأسمالي والإشتراكى سابقاً)، وكذلك الاختلاف في قدرة الأفراد على زيادة الثروة (موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)، وكثيراً ما يخلط البعض بين مفهوم عدالة التوزيع **Fairness** ومسألة التباين **Inequality** أو المساواة في الدخول[2].

---

(١)محمد عز العرب، "الفقر في الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٥)**، ٢٠٠٦، ص ١.

(٢) طلعت الدمرداش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢١٥.

٥- أساليب الحد من الفقر:

عند الحديث عن وضع حلول لمشكلة الفقر في مصر، فإن توافر الموارد المالية لا تبدو هي العائق الرئيسي في هذا الجانب. بل يخلص بعض خبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى أن " المعروض من الأموال يزيد عن الطلب عليها، أما العوائق الرئيسية فتتمثل في محدودية قدرات المؤسسات الحكومية في الوصول إلى الفقراء على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العدد القليل نسبياً للمنظمات غير الحكومية التي يمكنها تنفيذ البرامج المبتكرة التي يثبت نجاحها وجدواها.

ثانياً : الفقر في الفكر الاقتصادي والعلاقة بينه وبين الفساد :

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر، ولذا فإن الأديان السماوية جميعها قد أولت ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً، وبالذات من حيث ارتباطها بتسلط الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة وكنز الذهب والفضة، أما النظريات الاجتماعية فإنها عندما درست ظاهرة الفقر لم تفصلها عن الوجه الآخر للعملة ألا هو وجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر. وتقع أكثر الدول العربية ذات الثقل السكاني تقع في مرتبة متأخرة من حيث التنمية البشرية بين دول العالم الـ١٧٧ وفقاً لتقارير التنمية البشرية للبنك الدولي، وأدي انهيار الطبقة الوسطى العربية التي شكلت شريحة أساسية في المجتمعات العربية إلى تراكم الفقراء في أحزمة البؤس المحيطة بالمدن العربية التي باتت تشكل أكثر من ٥٦% من السكان في الدول العربية، والى تفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء منذ الثمانينات بسبب تراجع الدولة عن بعض قطاعات القطاع العام وبسبب الخصخصة وحرية السوق[١].

١- النظريات المفسرة للفقر:

تتمثل أهم النظريات المفسرة للفقر، في **النظريات التالية**[٢]:

١-١- نظرية الحلقة المفرغة للفقر (كتفسير اقتصادي):

تقوم هذه النظرية والتي قدمها " راجنر نوركس **Nurkse** " على أن المجتمعات المتخلفة (الفقيرة) توجد بها مجموعة دائرية من العوامل التي ترتبط ببعضها البعض، وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية على نحو من شأنه الإبقاء على التخلف والفقر في الدول المتخلفة بشكل مستمر، وتوجد أمثلة عديدة لحلقات الفقر.

١-٢- تفسيرات اجتماعية للفقر: تعددت تفسيرات الفقر من وجهة النظر الاجتماعية، **وأهمها:**

---

(١)سليمان بن محمد السدلان، **الفقر في وطننا العربي**، رسالة ماجستير، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٣)، ص ١.

(٢)شريف مصباح أبو كرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤.

أ- تفسير الفقر برده للملامح الفطرية:

يفسر هذا الاتجاه الفقر على أنه يحدث نتيجة قصور فطرى في الفرد مثل نسبة الذكاء العام وبعض الملامح الفطرية الأخرى، ويدخل تحت هذا المنحنى الاتجاهات الوظيفية المختلفة، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا.

ب- تفسير الفقر برده لخصائص فردية مكتسبة (ثقافية وقيمية):

تعتبر الرؤية القائمة على رد الفقر لخصائص فردية مكتسبة (ثقافية وقيمية) من أكثر الرؤى شيوعاً حيث تروج لها النظم الرأسمالية والمدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة والقديمة، ويركز أنصار هذه الرؤية في تفسير الفقر على التنشئة الاجتماعية، ومن أهم خصائص هذه المرحلة أنها تتوارث من جيل إلى جيل من خلال التنشئة الاجتماعية حيث تعيد إنتاج نفسها، ومن هنا فإن كسر حلقة الفقر أقتضى تعديلات جوهرية في نسق القيم والدافعية والتصورات وأنماط السلوك... وغيرها.

ج- تفسير الفقر في ضوء الخصائص المجتمعية الطارئة:

تقوم هذه الرؤية على تفسير الفقر في ضوء الخصائص المجتمعية الطارئة حيث تُرجع الفقر إلى أوضاع وظروف اجتماعية طارئة وليست من طبيعة النسق الاجتماعي،ومن أبرز الظروف الاجتماعية التي تنتج الفقر كما يراه أنصار هذا الاتجاه :طبيعة سوق العمل في العصر الحديث إذ يؤدى التقدم العلمي والتكنولوجي والتطور التنظيمي المستمر إلى أوضاع غير موائية بالنسبة للفقراء مثل تزايد الاعتماد على الآلة، وبالتالي الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين وأيضا التناقص المستمر للطلب على الأيدي العاملة المتدنية المهارة نتيجة الارتفاع المستمر في المواصفات المطلوبة في شغل معظم فرص العمل . وهذه النظرية تتسم بأنها تبريرية للفقر، بل ترى الفقر نتيجة لتحولات طارئة تحدث في المجتمع وعدم توافق الأفراد مع هذه التحولات.

د- تفسير الفقر كجزء من طبيعة النسق الاجتماعي:

يرى البعض في الفقر جزء من طبيعة نوع من الأنساق الاجتماعية، وهو النسق الرأسمالي، فالفقر ليس أمرا طارئاً ولا ناتجاً عارضاً، فهناك قوى اجتماعية لها مصلحة في وجود الفقر، والفقر ليس نتيجة للصراع على الثروة، وإنما هو شرط ضروري لاستثمار تلك القوى الاجتماعية بالجانب الأكبر من الثروة . وقد قام هذا الاتجاه في التفسير بتحليل بعض القضايا الرئيسية وخاصة التمييز بين القهر والاستغلال الاقتصادي حيث ربط بين تحقيق الرفاهية المادية لجماعة من الناس ارتباطاً وبين حرمان جماعة أو جماعات أخرى منها، أما الاستغلال الاقتصادي فإنه يتمثل في توقف تحقق رفاهية جماعة ما على استحواذها على ثمار عمل جماعة أخرى وليس حرمانها من فرص تحصيل الرفاهية.

٢- العلاقة بين الفساد وتفاوت توزيع الدخل والفقر:

قامت العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة بتوضيح آلية التفاعل المركبة بين الفقر والفساد، فكثيراً ما ينظر لتفشي الفساد كسبب لتزايد حدة الفقر في الدول التي تسعى لزيادة معدل النمو الاقتصادي والتحول نحو مزيد من الديموقراطية، وعلى الجانب الأخر تعد الدول التي تعاني من الفقر المزمن بيئة خصبة للفساد بسبب التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وقد توصلت النظرية الاقتصادية إلى استنتاج مفاده أن الفساد ذاته لا يتسبب في الفقر بصورة مباشرة، إلا أن الفساد له عواقب مباشرة على العوامل الاقتصادية والحكم الرشيد وتلك العوامل تعمل كوسيط ينتج عنه الفقر، ومن ثم فإن العلاقة بين الفساد والفقر هي علاقة غير مباشرة.

٣- الآثار السلبية للفقر: من أهم الآثار السلبية للفقر، ما يلي[١]:

أ- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

ب- انعدام أو تدني في مستويات الدخل.

ج- انتشار البطالة.

د- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).

٤- آليات الحد من الفقر في الدول العربية:

لا بد من معرفة أن مشكلة الفقر لن تحل بين يوم وليلة، ولكنها تحتاج إلى العديد من السنوات، وكذلك لابد من مشاركة جميع فئات المجتمع من فقراء وحكومة وقطاع خاص وكذلك من الدول العربية الأخرى، وتتمثل أهم هذه الآليات، في **الآليات التالية[٢]:**

أ- ضرورة ترتيب البيت العربي من الداخل، في كل الدول العربية، وترسيخ مفهوم الأسرة العربية الواحدة، واعتبار الثروة لدى أي دولة عربية ثروة قومية ينتفع منها الجميع وليس ثروة قطرية.

ب-السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية والمتوازنة والقضاء على التخلف والتي يكون أساسها الاعتماد على النفس وتغليب المصالح الاقتصادية العربية على المصالح القطرية الضيقة.

٥- دور الحكومات في الحد من الفقر:

تستطيع الحكومات الحد من الفقر، وذلك من خلال إتباع عدد من الإجراءات، وأهمها[٣]:

---

(١) عبد الرحمن مهيدات، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، ٢٩ -٣١ (يوليو) ٢٠٠٧، جامعة اليرموك.

(٢)مصطفي بو شامة، ومراد محفوظ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، وآثارها**، (الجزائر: جامعة البليدة، ٢٠١٢)، ص ص ٣٣-٣٥.

(٣) سعد طه علام، **التنمية والمجتمع**، (القاهرة: مكتبة مدلولي، ٢٠٠٧)، ص ص ١٧-١٩.

٥-١- العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية:

وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدل النمو في المجتمع، ففي ظل العمل الحكومي في تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعي أعلى مما يتيحه مستوى دخلها (الصين، سيريلانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا)، ونقيض ذلك يلاحظ أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

٥-٢- دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء:

أي استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء ، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كالقطاع الزراعي، فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات، فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقمح) يؤدي إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى القطاع الريفي والحد من الفقر فيه.

٥-٣- الاستثمار في رأس المال البشري:

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجراً ودخلاً، وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، حيث أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد. وقد بينت الدراسات أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته. وحتى في البلدان النامية التي توجد بها قطاعات صغيرة نسبياً من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين أن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج، ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضاً.

٥-٤- تسعير سلع الفقراء الضرورية وتشديد الرقابة عليها:

إن تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخول منخفضة، ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء، ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات، وذلك سواء بتحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية، أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق شركات عامة وبذلك تخفض الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول عليها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

تبين من الدراسة صحة فرض الدراسة مع عدد من المتغيرات المستقلة المعبرة عن الشمول المالي، وعدم صحته مع البعض الأخر، حيث كان **الفرض:**

"يوجد أثر للشمول المالي علي معدل الفقر في العراق":

وقد تبين من التحليل الإحصائي صحة الفرضية مع بعض المتغيرات، وعدم صحته مع البعض الأخر، **كما بمعادلة الانحدار التالية:**

$$Y = 12.653 + 0.306\ X_1 + 0.009\ X_2 - 0.156\ X_3 - 2.228\ X_4 - 15.890\ X_5 + 0.102\ X_6$$

(0.254) (0.045) (0.023)* (0.035)* (0.002)* (0.087)* (0.٠032)

$R^2 = 0.712$

$F = 5.683^*$

فمن المفروض أن تكون العلاقة عكسية بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولكن جاءت العلاقة بين المتغير التابع وبين بعض المتغيرات المستقلة عكسية وبعضها طردية، وبعضها معنوي وبعضها غير معنوي، **كالأتي:**

أ- **المتغير (X_1: فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ):** جاءت العلاقة طردية ولكن من المفروض أن تكون العلاقة عكسية، وهذا يتنافي مع فروض النظرية الاقتصادية، ولكنه جاء غير معنوي أي عديم التأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي شبع ثبات قيمته، حيث بلغ ٣.٤ عام ٢٠٠٤ وارتفعت قليلا إلي ٣.٩٤ في عام ٢٠١٩.

ب- **المتغير (X_2: الائتمان المصرفي):** جاءت العلاقة طردية، وهذا لا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية، كما جاءت العلاقة غير معنوية أي ليس له تأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي أن قيمة الائتمان كانت سالبة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣).

ج- **المتغير (X_3:** ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ): جاءت العلاقة عكسية، وهذا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية، كما جاءت معنوية أي له تأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي زيادة عددها، فبلغت ٠.٤ دولار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلي ٤.١٦ في عام ٢٠١٩.

د- **المتغير (X_4:** اشتراكات الضمان الاجتماعي مليون دولار): جاءت العلاقة عكسية، وهذا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية، كما جاءت معنوية أي له تأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي زيادة قيمتها، فبلغت ٢٠ دولار في عام ٢٠٠٤ ثم تراجعت إلي ٠.٤١ في عام ٢٠١٩.

هـ- **المتغير (X_5: نسبة إعانات وتحويلات أخرى)**: جاءت العلاقة عكسية، وهذا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية، كما جاءت معنوية أي له تأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي زيادة قيمتها، فبلغت ٢٥,٥% في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلي ٣٢,١% في عام ٢٠١٩.

و- **المتغير (X_6: نسبة التأمين والخدمات المالية)**: جاءت العلاقة طردية، وهذا لا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية، ولكن جاءت غير معنوية أي ليس له تأثير علي معدل الفقر، وقد يرجع ذلك إلي شبع ثبات نسبته، حيث بلغت ١٦% في عام ٢٠٠٤ وارتفعت قليلا إلي ١٦.٥% عام ٢٠١٩.

وتشير نتائج **معامل التحديد** والذي بلغ ٠,٧١٢ أن نحو ٧١,٢% من التغير في معدل الفقر يرجع إلي العوامل المستقلة الشارحة المدروسة، أما باقي فترجع إلي عوامل أخري غير مدروسة. ويؤكد ما سبق قيمة (F) المحسوبة والذي بلغ (٥,٦٨٣)، وكانت معنوية، مما يعني أن النموذج المستخدم صالح للقياس.

- **<u>التوصيات:</u>**

أولاً: توصيات خاصة الفقر:

١- إنشاء مؤسسة حكومية متخصصة في تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة (اختيار نوعية المشروعات الملائمة، ووسائل الإنتاج الأكثر كفاءة، واحتياجات الأسواق من السلع) برسوم رمزية بغرض تمكين الفقراء العاطلين من البدء في تنفيذ مشروعات صغيرة.

٢- إيلاء الأسر الفقيرة الرعاية والاهتمام من خلال دعم تشجيع العمل الخاص وخاصة لأفرادها الشباب، وذلك بتمليكهم مصلحة خاصة عن طريق أسلوب التمويل التنموي، بعد إكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية في مجال العمل، هذا بجانب المتابعة الإرشادية الفنية والإدارية لهذه المشاريع وتقديم الدعم لها عند اللزوم لضمان نجاحها.

٣- الاهتمام بإقامة الندوات والمحاضرات الخاصة بتثقيف الأسر الفقيرة بأهمية تنشئة الأبناء وتدريبهم على الاعتماد على النفس والعمل الحر، وتشجيعهم على العمل.

٤- يجب البحث عن مشاريع يتطلب إنشاؤها عمالة كبيرة وفنية متنوعة، أو مجموعة من المشاريع الصغيرة التي تستقطب مجموعة كبيرة من العمالة كمشاريع استصلاح الأراضي وبناء الطرق والجسور ومصانع الملابس، خاصة أن وطننا بحاجة إلى مثل هذه المصانع الخفيفة، على أن تقام مثل هذه المشاريع في المناطق التي تعاني من ظاهرة الفقر.

٥- الطلب من الجهات المانحة للمعونات والقروض الصغيرة تبسيط الإجراءات على المواطنين من الأسر الفقيرة والتي سيكون له انعكاس ايجابي في مجابهة الفقر.

٦- ضرورة إيجاد سجلات بالأسر الفقيرة في كافة المواقع في القرى والمحافظات يتم من خلالها متابعة ومراقبة أين وصلت حالة الفقر في هذه الأسر من خلال الملفات التي تحتوي على

كافة المعلومات وأشكال الدعم المقدم لها وماذا أثر هذا الدعم في هذه الأسرة وماذا قدم لها من حلول ناجعة.

٧- العمل على إعفاء أبناء كافة الأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية، كما يتطلب الأمر توفير عدد من المقاعد الدراسية في الجامعات للطلبة الجامعيين من ذوي الأسر الفقيرة، على أن يتم تأمين رسومهم الجامعية على الأقل.

٨- مناشدة شركات القطاع الخاص في العراق المساهمة في مجابهة الفقر من خلال المؤسسات المعنية بذلك.

٩- منح أولوية التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة، مع وجود نسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير بعض الخصومات الضريبية للشركات الخاصة تبني مثل هذه السياسة في أولوية التشغيل.

ثانياً: توصيات خاصة بالشمول المالي:

١. **نشر التعليم المالي:** يعتبر التعليم المالي شرطاً مسبقاً ونتيجة تابعة للشمول المالي في آن واحد، ويجب أن تستهدف برامج التعليم المالي جميع فئات المجتمع دون استثناء، خصوصاً النساء، والشباب، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والفئات المحدودة الدخل والفئات المهمشة.

٢. **تحديد برامج دراسية للتعليم المالي:** في كل مراحل التعليم تستهدف تنشئة الطلاب علي الثقافة المالية وما يرتبط بها من العقود والمعاملات التجارية والمالية.

٣. **إنشاء حساب مصرفي لكل طالب:** يجب إنشاء حساب مصرفي لكل طالب عند التقدم للمراحل التعليمية الأولي هذه الحسابات تكون مجانية دون أي رسوم إدارية أو رسوم فائدة، يتم من خلالها دفع المصروفات المدرسية وتلقي المنح الدراسية وأيضاً تلقي الامتيازات الممنوحة للطلاب من إعفاءات وغيرها مما يعزز مستوي الشمول والثقافة المالية في أن واحد، إلي جانب أنه يخلق نوع من الولاء بالنسبة لهؤلاء الطلاب، بأن يصبحون عملاء ماليين للمؤسسة المصرفية مما يزيد من الاستقرار المصرفي.

٤. **النشرات التعريفية والمواد الدعائية:** التركيز علي توعية الأفراد وتثقيفهم مالياً من خلال طباعة مواد دعائية تتضمن شعاري الأسبوع العربي للشمول المالي والبنك المركزي المصري على جميع فروع البنوك، بجانب طباعة نشرتين أو أكثر تعريفيتين حول الشمول المالي لتوزيعها على العامة والعاملين بالقطاع المالي، والاهتمام بالتغطية الإعلامية، وإرسال رسائل نصية لعملاء شركات الاتصالات لتعريفهم بالأسبوع العربي للشمول المالي.

٥. **الإدارة المركزية للشمول المالي:** تفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي لتحسين مستوي الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات الخاصة بمستوي الشمول المالي في كافة المناطق الجغرافية لدى البنوك وتقوم بدورها في هذا

الإطار، مع قيامها بفعاليات لدعم ونشر الشمول المالي تتضمن السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها في المناطق النائية والمهمشة في الأقاليم والنوادي والجامعات والأماكن الأخرى خلال الفترة المحددة، مع عرض منتجات مالية مناسبة لكافة الشرائح العمرية والمجتمعية، وفتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف تحت شعار " حساب لكل مواطن"، في أماكن التواجد مع موافاة البنك المركزي بعدد الحسابات البنكية التي تم فتحها خلال الفترة، وتعيين مصرفيين مدربين للاهتمام بهذه الشريحة الجديدة من العملاء مع تبسيط الإجراءات.

٦. **خلق بيئة مصرفية مشجعة:** خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول النساء على التمويل وكافة الخدمات المالية من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والنائية والتوسع في لإقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية

٧. **قاعدة بيانات مكتملة للعملاء:** إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٨. **الرقابة وتحسين الأداء:** إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المنطقة العربية، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيز دوره "، **العدد ٤٤٢**، بيروت، ٢٠١٧.
- إحصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.
- أحمد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، **"الفقر في الوطن العربي"**، ٢٠٠٥.
- أحمد فؤاد خليل، " آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية "، **العدد الثالث، مجلد ٢٣، مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان – الأردن، عام ٢٠١٥.
- الاونكتاد، **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب**، دارسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة 14 – 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2014.
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، (القاهرة: دار الوراق،٢٠١١).
- خلود الفليت، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين،٢٠٠٤).
- سعد طه علام، **التنمية والمجتمع**، (القاهرة: مكتبة مدلولي، ٢٠٠٧).
- سليمان بن محمد السدلان، **الفقر في وطننا العربي**، رسالة ماجستير، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٣).
- سمير عبد الله، وآخرون، " **الشمول المالي في فلسطين** "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، غزة – فلسطين ٢٠١٦.
- السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤).
- سيف الدين عودة، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى **مؤتمر** تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي– المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣ – ١٥ فبراير (٢٠٠٦).
- صبري نوفل، " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة – العدد رقم ٦٦٧ الصادر** في يناير – كلية التجارة – جامعة بني سويف، عام ٢٠١٨.
- صندوق النقد الدولي، الصندوق يدعو لتجديد الجهود في مجال شفافية المالية العامة، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ١ نوفمبر، ٢٠١٢.

- عبد الرحمن مهيدات، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، ٢٩ -٣١ (يوليو) ٢٠٠٧، جامعة اليرموك.
- عبد الله عبد المحسن ميرغني، " دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز علي ولاية البحر الأحمر، **مجلة الاتحاد المصرفي**، العدد ٧١، الخرطوم، السودان ٢٠١٤.
- محمد سعيد سعد علي، الصيرفة الشاملة والتثقيف المالي، **سلسلة أوراق عمل، أبحاث المعهد المصرفي المصري**، السنة الثالثة٢٠١٢.
- محمد عبده صالح، **الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الأسعار بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية اقتصادية**، (بغداد: جامعة النهرين، مركز دراسات النهرين، ٢٠١٣).
- محمد عز العرب، "الفقر في الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٥)**، ٢٠٠٦.
- محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل**، مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة (١٠-١٢-٢٠١٥)، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد.
- مصطفي بو شامة، ومراد محفوظ، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، وآثارها**، (الجزائر: جامعة البليدة، ٢٠١٢).
- المعهد القومي للتخطيط – تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.
- المعهد المصرفي المصري، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي "، **سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي المصرفي**، القاهرة، عام ٢٠١٨.
- منى حسين، أصيل أحمد، **العوامل التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف السودانية**"، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدارسات التجارية، الخرطوم، ٢٠٠٦) .
- مهدي محسن العلاق، نجلاء علي مراد، الفقر **وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق**، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٥.
- مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادر في عام ٢٠١٣.
- نصر حمود مزنان،" إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية"، **العدد الرابع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، بغداد، ٢٠١١.
- نورين مجدي الأمين، " الخدمات المالية المصرفية بين الاستبعاد والشمول، **مجلة الاتحاد المرفي العدد ٧٧**، الخرطوم، ٢٠١٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Adele Athinson and Chiara Monticone; " **Financial Inclusion And Consumer Empowerment In Southeast Asia** ", The OECD-Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin, Vietnam (2018).
- Ahmad, Alia .2003. "Inequality in the Access to Education and Poverty in Bangladesh", Lund University, Lund, Sweden.
- Awad, Mai Mustafa, Eid, Nada Hamid, "Financial Integration in the Middle East and North Africa, Case Study on Egypt", **Journal of the International Organization for Scientific Research, Economics and Finance (IORS),** (2018) .
- Datt, Gaurav., Dean Jolliffe .2005. " Poverty in Egypt : Modeling and Policy Simulations" Economic Development and Cultural Change, University of Chicago, USA.
- Dipankar, MalaKar," Role of Indian Post in Financial Inclusion", IOSR‹ **Journal of Humanities and Social Science `(JHSS) Volume 6**, Issue 4(Jan and Feb), Gauhati University Assam, India (2013) P46.
- Driouchi, Ahmed., Ahmad Baijou, 2009. "Interdependencies of Health, Education & Poverty in Egypt, Morocco and Turkey Using Demographic and Health Survey" Institute of Economic Analysis and Prospective Studies, Al Akhawayn University, Morocco .
- El Baredi, Mona, 2001, " Toward A Pro- poor Educational Policy For Egypt and socioeconomic Policies And Poverty Alleviation Programs In Egypt", Heba Nassar & Heba El Laithy (eds), Center for Research and Economic and Financial Studies, Cairo university.
- Farazi, S, **"Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants,"** World Bank Policy Research Working Paper 6778, Washington, DC. 2014
- Khan, Sabeen Khurram, Mohamed Nasr, and Natasha Hamidani, 2008 . " Impact of Education and Health on Poverty in Pakistan A Critical Study " Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan .
- Malakar,**"Role of Indian Post In Financial Inclusion"**, India, 2013.
- Mark Pickens, David Porteous, Sarah Rotman,**"Scenarios for Branchless Banking in 2020"**, 2009.
- Masood Sarwar Awan et al, 2011," **Impact Of Education On Poverty Reduction"**, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad.
- Oxaal, Zoë, 1997 . "Education and Poverty: A Gender Analysis" Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, England .
- Sarma, mandira, **Index of Financial Inclusion**, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India 2010.
- The World Bank, Development Research Group, Measuring Financial Inclusion,Working **Paper 6025**, April, 2012.
- Triki, Faye, **"Financial Inclusion In Africa", 2012.**